

وعلينا من العادة اذا غلطوا في فهمهم ولو جازوا فنسفل الى هذا الخبر ما اوصاهما عشر مرة كبر او كوت  
 ان فعلها ينزى واصح بصحة الاحاديث ما ومنها هذا فقد نقل ما به من بعد التمام في يكون  
 هذه الملاحظة وجه كراهتها وكون ان الاشتغال بعد السور مما يخل بالخشوع فينبذ خلاف ذلك  
 جوازها في النوافل وما ذكر ان تسجيلها ما يوجب الاستحباب الاصح هو غرضها بالسنن كما في كتاب  
 التسجيل في الاقطار وكراهتها تأخره الاستحباب كالجزم واما كراهتها السيرة المنزلة فما لان المراد عقول  
 لم لا يجوز ان يكون هذه السجدة من التذرية بصحة لان من يجوز ذلك في قولنا في العمارة وان سبق  
 ومن بعد ذلك في تسجيلها انهم صلوا ما على لا يلزم من عدم دخولها على الطريقة المنزلة كراهتها  
 اذ عدم ورودها في من من الطلوعا من سائر صلواتها من سائر صلواتها وان صحت بعد الايام  
 وكانه يريد من غير امرها عملا والا فابوطالب الكي قد نوه بان في قولنا انكوب ودعا في صلوات  
 وينظر الى قول ابن ابي عمير حيث قال ان المهم بوضعها على بعد اربعين روي عن ابن ابي عمير  
 الكي بل هو ان لا يكون سائرا عن الزمان بصحة معارضه وروى ذلك ليس من الوضائين  
 قال الفريسي في اليونان ليس بمسقة فانية ما قيل في حديثه انه ضعيف لا موضوع في كل حال  
 غير شدة وحديثه لا يدخل في حيز المنكر وان كان المهم بوضعها آخر غير ابن جهم فلا ادري  
 وبان رجال لم يروا ابن جهم على من كبر سجدة البهرى واليونان خلفه من سائر الركن  
 في الضعفاء قال ذلك باسناد واما ما في قوله ان ابن ابي عمير في الوضائين  
 صلاة لادل ليعني رجب وصلاة لصف رجب اخر فنان في ذلك لان الشهر رجب  
 هي الصلاة ذكرها المصنف لا غير اما صلاة شعبان فليقله انما هي عشر منه يصليها في  
 ركعة كل ركعة ينسب ليتها في كل ركعة فاشتهر انكوب وقل هو احد عشر ركعة  
 وانما صلى عشر ركعات في كل ركعة بعد النوافل هو احد عشر مرة ارباب  
 المتعود قراءة سورة الاخلاص الف مرة في الصلاة وباب كنيته اذيت اجزأت منه  
 الصلاة اليه روي في جملة العلوات المستحبات كان السكت يصلون هذه الصلاة  
 ويسونها صلاة آخر ويجتمعون بها وربما صلوا جماعة ولقد التوت فالملية الصف  
 من سبستان ففة كان يصلون بها في ركعة بالتمرة قبل من امره عشر في كل ركعة  
 ويسون هذه الصلاة صلاة آخر ويسترفون بركتها ويجتمعون بها وربما صلوا جماعة

شارح الحديث من اعياننا الذين فنقل ان السكت في الجملة اذا كان سبيل التراجع كركوه ما عدا  
 التراجع والكتفين والاشتهار ورتب ما ذكر ان صلاة الرغائب ليلة اول جمعة من رجب  
 بالجماعة بوضع ركعة ونقل من حافظ الدين البرزنجي شرحان نقل واخبره واقته لا حرمه بالجماعة  
 في الغنم لا يجوز لاضطراب وكذا احتراء النذرا بالبدن لا يجوز ومن منزهة الاشارة  
 صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليد العزير ولو بعد التذرية الا اذا قال نذرت كذا ركعتي بعد الصلاة  
 بالجماعة لعدم المكان الكروج عن الهيئة الابالجماعة ولا ينبغي ان يتكلم للترجم ما يمكن في الصدر الاول  
 كما في التعليل لاقامة الركعة وسواء في السكت بالجماعة على سبيل التراجع فلو تركها في الصلاة  
 العلوات تارك ليعلم الناس ان ليس من العار حسن انهم في نقل عن ابن ابي عمير والخطوط  
 ما اسلفنا ذكره في قوله وقد ذكرنا كراهتها وجهها منها فعلها بالجماعة ومن نائلة في روي في الشرع  
 ومنها تخصيص سورة الاخلاص في التذرية وروى بالشرع ومنها تخصيص ليلة الجمعة دون غيرها وقد ورد  
 النبي من تخصيص يوم الجمعة بعبادة ومنها ان العامة يعتقدونها حصصا في كل ركعة  
 التزم ايضا ولا ظهر تركها ومن المصيبة العظمى ومنها ان فعلها ينزى قاصد من الاحاديث بالاصح  
 والاشارة الى علمه ومنها ان الاشتغال بعد السور مما يخل بالخشوع وسوى ذلك للسنن  
 ان في صلاة الرغائب ثمانية للسنن في تسجيل العظم ومنها ان كبرتها كركعتان اذا لم يسبقها التزم  
 بسجدة مشرفة بلا ركوع غير سجدة الصلاة عند ابن جنينة ما لك جهجا وعند غيره ما عدا  
 سجدة النكر ومنها ان العمارة وان يمين ومن بعد من الالية المجهدة لم ينقل عنهم فعل هذه الصلاة  
 فلو كانت سرورته لما قامت السكت وانما حدثت بعد الاربعين اتمت وروى كلام حسن  
 وان كان في بعض ما اوردته من الوجود على لفظ وتامل في اداء السكت جماعة اختلفت في المنسب  
 وقد سبق السنن البرزنجي بالجماعة وتخصيص بعض السور في صلوات معينة قد ورد في الشرع وروى  
 كتب الحديث عرف ذلك وكذا تخصيص بعض الليالي بالقيام وبعض الايام بالصيام وروى بالشرع وان  
 في سيرة النبي كرحم به الصلاة وكون ان العامة يعتقدونها فرضا لا يوجب كراهتها في كل حال  
 نعموا من ذلك صلاة ما ينهيه عما حرمه كان ذلك لتقديس يوم وسواهم فظهر ان سائر الوضائين

